الأمم المتحدة

E/2004/NGO/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 June 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ١٩٩٧/٢ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

بيان مقدم من رابطة المبادرات الديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* * *

* E/2004/100 و Corr.1 و Corr.2.

250604 250604 04-39328 (A)

رابطة المبادرات الديمقراطية هي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتتمتع بالمركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣. وقد قامت الرابطة، التي انتُخبت للاضطلاع بدور منسق دون إقليمي لشبكة الأمم المتحدة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية لشرق أوروبا، بإعداد مشروع بشأن ''إنشاء الآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي''، استنادا إلى الاحتياجات المحددة للبلديات المحلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وتمثل هدف المشروع في إقامة مجلس عام معني بالمساواة بين الجنسين في كل منطقة محلية، ووضع نموذج ريادي لهياكل المساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي. ويتعين على المجلس أيضا أن يحافظ على الاتصال الدائم فيما بين ثلاث بلديات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلديات بلغاريا، وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين السلطات المحلية وأعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية بهدف تطوير الوعي بالقضايا الجنسانية لدى ممثلي البلديات والمنظمات النسائية غير الحكومية.

وقد أنشئت مجالس عامة في كل واحدة من البلديات المشمولة بالمشروع وهي:

- بلدية كيسيلا فودا
- بلدية بلدية غوستيفار
- بلدية فروتوك

وكان نقص البيانات المصنفة والموثوقة مشكلة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في جميع الميادين، وركز المشروع أولا على جمع المعلومات على مستوى القاعدة وإجراء البحوث الضرورية بشأن المسائل الجنسانية لتوضيح احتياجات النساء في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمشاكل التي يواجهنها ليتأتى القيام بعمل بناء في هذا الميدان. وأجرت رابطة المبادرات الديمقراطية أحد أول بحوث علم الاجتماع بشأن المسائل الجنسانية لتحديد الأنشطة الرئيسية والتدابير الاستراتيجية اللازمة لتحسين وضع النساء وحقوقهن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفقا للتشريعات القائمة.

وقبل الشروع في البحث، نظمت الرابطة اجتماعات في كل بلدية على حدة مع محافظي البلديات وممثليها الآخرين، والمنظمات المحلية غير الحكومية، وممثلي الهياكل المحلية للأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام المحلية وممثلي المجتمع المدني الناشطين. وكان الموضوع الرئيسي لتلك الاجتماعات يتمثل في عرض المشروع وتبادل الأفكار بشأن كيفية العمل المشترك، وتقديم اقتراحات أو آراء بشأن المساواة بين الجنسين، والعمالة، والحقوق

الاجتماعية والاقتصادية، والتشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وغير ذلك من المسائل الحاسمة المتعلقة بالمرأة، وذلك بمشاركة القادة الآخرين للبلديات السالفة الذكر بغية الحصول على دعمهم.

واقترح محافظو البلديات المؤسسات التالية التي أجري فيها البحث:

- بلدية غوستيفار: البلدية، ووزارة المالية، والمحكمة الابتدائية في غوستيفار، والشركة العامة ''كومونواليك'' والمدرسة الابتدائية ''غوسي ديلتشيف''؛
- بلدية فروتوك: مصنع ''ديكون''، ومصنع الزجاج، والشركة العامة ''باروك''، والمدرسة الابتدائية ''زلاتي داميانوسكي'' في قرية فروتوك ورافين، والشركة العامة ''كوراب ميرمير''؛
- وأجري البحث في بلدية كيسيلا فودا في جميع الوزارات التي تشملها هذه البلدية ومصنع ''يوسخي سيمينتارا''- كيسيلا فودا.

وجرى تحليل نتائج البحث المتعلق برأي الرجال والنساء بشأن تمثيل المرأة في المؤسسات العامة والحياة السياسية في البلديات الثلاث المختارة. وأعد التقرير وطُبِع وعُمم على جميع البلديات والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. وطلبت مراكز معلومات المواطنين داخل البلديات عددا من التقارير. كما عُرض البحث في الخارج من جانب موظفي الرابطة السيد ألبير موسليو ولينديتا وبيكسيتي، فضلا عن المحافظين السيد بايرام هاجرولاي والسيد كزيمايل ريكزيبي. وحظي البحث بتقدير ودعم كبيرين لدى جميع المجالس العامة المنشأة داخل كل بلدية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (فروتوك، وغوستيفار، وكيسيلا فودا)، فضلا عن الأفراد.

ونظم الاجتماع الشامل الأول في صوفيا، بلغاريا، فيما نظم الاجتماع الشامل الثاني في غوستيفار بالرواق الكبير لبلدية غوستيفار، بفضل التعاون القوي مع المحافظين وأعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الاجتماع جرى النظر في عدد المشاركين والسلطات المحلية من بلغاريا، كما قام صحفيون يعملون في الصحف الوطنية ووسائط الإعلام المحلية بتغطية هذا الحدث. ووزع التقرير مشفوعا بنسخة من المقالات الصحفية وشريط الفيديو الذي أعدته وسائط الإعلام المحلية على الجهات الشريكة في بلغاريا والأطراف المانحة للمشروع وأعضاء المجالس العامة في البلديات الثلاث.

ومن الأنشطة الرئيسية للمشروع تنظيم اجتماعي مائدة مستديرة في كل واحدة من البلديات الثلاث المختارة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (فروتوك وغوستيفار وكيسيلا فودا) المتميزة بالتنوع العرقي.

وهكذا نظمت الرابطة ٦ اجتماعات مائدة مستديرة بمشاركة ممثلين من مختلف هياكل المجلس العام (السلطات المحلية)، وأعضاء البرلمان المنتخبين في المنطقة المحلية المعنية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الصحفيين العاملين في وسائط الإعلام الإلكترونية والمكتوبة المحلية.

وإلى جانب اجتماعات المائدة المستديرة، تقوم الرابطة بتنظيم اجتماعات للتوعية كل شهر بمقرها وتركز فيها على التجارب الناجحة للعمل المشترك من أجل تغيير نسبة التوازن بين الجنسين في المؤسسات العامة والحياة السياسية، وإنشاء آليات مؤسسية للمساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي.

وقد أسهم ذلك في تحسين عمل ممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة مع النساء وباسمهن، وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية التي شاركت في اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات المعقودة في إطار المشروع. ومن المؤمل أن تسهم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة المشروع في زيادة تحسين التواصل والعمل التعاوني.

وأدت تلك الأنشطة إلى تعزيز العلاقة بين البلديات والجماعات المحلية التي تمثلها، وقطاع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. ومن المتوقع ألا يسفر المشروع عن وضع تشريعات وآليات مؤسسية مهمة وجديدة فحسب، وإنما أن يسهم أيضا في زيادة شفافية المؤسسات الحكومية والتوعية بالمسائل الجنسانية.

وقد توفقت الرابطة في تنفيذ هذا النهج المبتكر الذي ساعد على سد النقص في مجال الحماية القانونية لحقوق المرأة.

وأعلنت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مؤخرا استعدادها للشروع في عملية المفاوضات المتعلقة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي عن طريق الانتساب. ومن ثم فمن الأهمية الحيوية أن تبدأ النظر في تشريعاتها من منظور المسائل الجنسانية، وأن تزيد من وعيها بتلك المسائل وأن تدعم بفعالية المساواة بين الجنسين على الأصعدة كافة. وثمة وعي بأن مستوى الديمقراطية يُقيَّم من خلال الموقع الذي ستحرزه النساء فيها في المستقبل من أجل النهوض بالعمليات الإيجابية لمشاركة النساء على قدم المساواة في أوجه التنمية الاجتماعية وتعزيز دورهن على جميع الأصعدة (المحلي والوطني والإقليمي والدولي).

واضطلعت الرابطة بطائفة عريضة من الأعمال بما فيها معظم الطرق المتاحة لتنظيم الحملات لزيادة مشاركة النساء في المؤسسات العامة والحياة السياسية لتمكينهن من تجاوز نقص الاهتمام السياسي المهيمن عليهن. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتمثل دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاركة الناشطة للنساء في الأنشطة السياسية، بالإضافة إلى تعزيز دورهن في المجتمع الديمقراطي لإعادة تأكيد التزامه بتشجيع الأعمال الإيجابية للتغلب على القوالب النمطية التقليدية المتعلقة بالمرأة.

وتوفق المشروع في دعم النساء وتمكينهن من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

- اهتمامهن الواضح بأنشطة الرابطة
- تفاعلهن مع موظفي الرابطة العاملين في نطاق المشروع
- مشاركتهن في أفرقة التركيز والاجتماعات
- زيادة وعيهن بفضل مواد الحملات.

والجدير بالذكر أنه بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها الرابطة وغيرها من المنظمات غير الحكومية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجهود العديد من الشخصيات العامة والسياسية المتفانية، فضلا عن جهود جماعة الضغط النسائية، قام برلمان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، باعتماد ''القانون المتعلق بتعديلات قانون الانتخابات المحلية'' (الجريدة الرسمية ٢٠٠٤/٣٥). وتنص المادة ١٨ من هذا القانون على أنه في الانتخابات المحلية المقبلة ''ينبغي أن يكون ٣٠ في المائة من أعضاء مجالس المدينة المقترحين من الجنس المغاير، وذلك في الجزء المتعلق بالمناصب العليا والدنيا من قوائم الانتخابات على السواء''. وبموجب هذا القانون الجديد، سيكون ٣٠ في المائة من أعضاء مجالس المدينة من النساء كحد أدنى. ولن تتوقف الجهود المبذولة من أجل كفالة التوازن في الحكومة المحلية عند هذا الحد، ولكنها في الواقع انطلاقة جيدة وحافز قوي على العمل الذي ستضطلع به الرابطة في هذا المجال في المستقبل.

ومن المتوقع أن تشجع هذه الإنجازات النساء على المشاركة بصورة أوسع في العمليات الديمقراطية وتكفل احترام حقوقهن كافة.